

الإسكوا في الإعلام 26/02/2014

➤ إطلاق تقرير "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية"

- **النهار:** "الإسكوا" في تقرير "التكامل العربي": لا تتحقق المقومات في دول مجزأة
- **المستقبل:** النشرذم يهدد الأمن القومي وإخفاق في التنمية السياسية والاقتصادية- تقرير «الإسكوا»: التكامل العربي.. سبيلاً لنهضة إنسانية شاملة
- **السفير:** إطلاق تقرير "التكامل العربي" بمشاركة ميقاتي/ الاستباحة الخارجية والتعثر التنموي أهم سمات الواقع
- **الحياة:** «إسكوا»: التكامل العربي هدف ووسيلة وصولاً إلى التنمية والرفاه
- **الأهرام المسائي:** تقرير الإسكوا: التكامل العربي هدف ووسيلة
- **الغد:** ربما خلف إشكالية الهوية والثقافة والإصلاح الديني في العالم العربي
- **روز اليوسف:** التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية تقرير الإسكوا يُطلق اليوم من العاصمة التونسية
- **المال:** الإسكوا تطلق تقرير "التكامل العربي" من تونس
- **الإصلاح نيوز:** ربما خلف إشكالية الهوية والثقافة والإصلاح الديني في العالم العربي
- **وكالة وطن للأخبار:** الأمانة التنفيذية لـ"الإسكوا": سياسات إسرائيل باتت مصدر خطر دائم على أمن المنطقة
- **التونسية:** في تقرير «الإسكوا» حول التكامل العربي: متى ترى الوحدة الاقتصادية العربية النور؟
- **شبكة تونس الإخبارية:** سبيلاً لنهضة إنسانية " حفل إطلاق تقرير الإسكوا حول التكامل العربي

"الإسكوا" في تقرير "التكامل العربي": لا تتحقق المقومات في دول مجزأة

النهار

وضعت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا "الإسكوا" رؤية استراتيجية للتكامل العربي، وذلك في تقرير عنوانه "التكامل العربي: سبيلا لنهضة انسانية". واكدت اللجنة ان مقومات التكامل العربي "لا تتحقق في دول مجزأة" ورأت ان "العمل المشترك حماية للمصلحة العامة وضمانة للسيادة الوطنية".

والرؤية التي يطرحها التقرير هي حصيلة جولة على محطات مرت بها "مسيرة التكامل العربي" في الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع والثقافة، والتضامن الشعبي، وعرض لمقومات التكامل الكثيرة في المنطقة وللفرص الضائعة التي افسحت في المجال لتوسع مشاريع بديلة "كرست التشرذم والتطرف والفرقة" وفوتت الكثير من الفوائد التي يمكن ان تكون في متناول المنطقة اذا سارت مجتمعة في مشروع للتكامل "ينطلق من ارادة سياسية صلبة" وتشارك الشعوب في بنائه بما تملكه من تجارب وطاقت ورؤى. وفي ضوء التحديات المزمنا والمستجدة التي يشهدها الوطن العربي، يختصر التقرير مغزى "النهضة الانسانية" بغايات رئيسية ثلاث: صون الحرية والكرامة الانسانية للجميع، وهذا يستلزم اقامة حكم ديموقراطي صالح وتحرير الوطن العربي من جميع اشكال الاحتلال والنفوذ الاجنبي؛ وانشاء بنية انتاجية عربية قوية ومتنوعة دائمة النماء والارتقاء، وإحياء الثقافة ذات الفاعلية الابداعية "باحياء افضل مزايا الحضارة العربية الاسلامية واثرائها بأفضل منجزات الحضارة الانسانية".

ويرى التقرير مقومات هذا النهوض في ارادة مستقلة لجماعة الاحرار، وعلم مبدع يخلق معارف جديدة، وقدرة فعلية هي نقيض القدرة الوهمية، وحياة دائمة التجدد تتوافر شروطها بمشاركة الجميع، وقيام ذاتي يتحقق عندما ينهض كيان فاعل يلتقي افراده حول رسالة معينة.

ويؤكد التقرير "ان هذه المقومات لا يمكن تحقيقها في الدول المجزأة، حيث تتعذر حماية المصالح العامة، ويصعب اكتساب المناعة الضامنة لشروط السيادة والاستقلال، وتشديد بنى اقتصادية تتاح فيها للجميع فوائد التكامل الشامل". لذلك جاء طرح مشروع التكامل العربي من جديد، "شرطاً اساسيا للنهضة والتنمية الانسانية المتواصل في كامل المنطقة العربية"، التكامل الذي يفضي الى اقامة منطقة المواطنة الحرة العربية، حيث يتمتع كل مواطن بحقوق المواطنة في اي دولة عربية.

ويقترح التقرير مجموعة من التوجهات الاستراتيجية للتكامل الداعم للنهضة، توجهات تعبر بالوطن العربي من التشتت الى التكامل ومن الاستباحة الى المواطنة الحرة والنهضة الشاملة. وترتكز هذه التوجهات على ثلاثة اركان: تعاون سياسي يدعم اقامة الحكم الديموقراطي الصالح؛ وتعميق التكامل الاقتصادي باستكمال تنفيذ الاتفاقات القائمة واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية، والاصلاح الثقافي والتربوي الذي يكون اشخاصاً مبدعين قادرين على بناء مجتمعات المعرفة.

ويتضمن التقرير مجموعة اقتراحات للدراسة والنقاش بين القوى الحيّة في الوطن العربي للبحث في السبل الكفيلة بتطوير هذه الاستراتيجيات واناؤها ومتابعتها وتصويبها عند الاقتضاء. "فحتى يسير مشروع التكامل من أجل النهضة من حيز الأفكار الى حيز الواقع المعيشي، لا بد من قرار يدعمه اقتناع بالمفهوم واردة وامكان للتنفيذ".

والاصلاح الذي يدعو اليه التقرير على محاور عدة لا يستثني الاصلاح الثقافي بما فيه النهوض باللغة العربية واصلاح الفكر الديني. وقد بات هذا الاصلاح ضرورة "لاستنباط حلول تساعد على التخلص من التبعية من حيث هي بنية فكرية وثقافية، فتخرج الأمة من الصراع السطحي المتردد بين الرافض الانفعالي والتقليد الانفعالي لما ابدعته الحضارات الأخرى أو حتى للماضي الذاتي أو الاثنين معاً" ... فالاسلام، بحسب التقرير، "يتخلّى عن خصائصه الثورية ما لم يكن اصلاً دائماً يتجاوز سطح الأقوال والأفعال للوصول الى معانيها العميقة".

وما يُقرأ في الاصلاحات التي يقترحها التقرير في السياسة والاقتصاد والثقافة والدين، دعوة ملحة الى انهاء الصراع المتصاعد بين دعاة التحديث ودعاة التأصيل، وقد انتهج الطرفان نهج إلغاء الآخر، وأغرقا الأمة العربية في صراع مقيت حاد بها عن مسار البناء الجديد. أما الحل فيراه التقرير فقط في العزوف عن المقابلة بين الحداثة والأصالة، وعن المغالاة في هذه وتلك، للانتقال الى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة، وتعني توافقاً تاماً بين حقوق الانسان ومقاصد كل شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل".

التشرذم يهدد الأمن القومي وإخفاق في التنمية السياسية والاقتصادية

تقرير «الإسكوا»: التكامل العربي.. سبيلاً لنهضة إنسانية شاملة

المستقبل

يكشف تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بعنوان «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» أن «الوطن العربي اليوم أشبه بسفينة تنقاذها أمواج عاتية، وأشد ما تحتاج إليه هو بوصلة ملاحية تحدد المقصد وتهدى الرحلة الطريق. ومن هنا طرح فكرة التكامل مجدداً، حتى لا يفوت المنطقة في المستقبل ما فات في الماضي، خصوصاً أن المنطقة العربية التي تضم أقل من خمسة في المئة من مجموع سكان العالم، تشكّل مصدر أكثر من نصف لاجئيه، وأنها اليوم أقل تصنيعاً مما كانت عليه في ستينات القرن الماضي، وتنافس على المرتبة الدنيا بين مناطق العالم في مستوى الانتاجية.

وإذ يؤكد أن المراقبين لا يختلفون في توصيف حال الدول العربية اليوم بعد المأزق التنموي الذي وصلت إليه من تخلف معرفي وهشاشة في البنى الاقتصادية وتفشي الظلم الانساني، يطرح التقرير بديلاً للخروج من القهر والاستباحة الخارجية والتعثر التنموي، الذي هو وليد عقود من التشرذم والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية، لا سيما بعد أن انتشر الفساد بمختلف أشكاله، فتبوأ دول عربية مراكز متقدمة على لوائح الفساد العالمية.

ويدعو التقرير إلى إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، إذ إن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوماتها، من إرادة مستقلة وعلم مبدع وقدرة فعلية لا وهمية وحياة دائمة التجديد والتجدد، وإلى إنهاء الصراع المتصاعد بين دعاة التحديث ودعاة التأصيل، حيث انتهج الطرفان نهج إلغاء الآخر، وأغرقا الأمة العربية في صراع مقيت حاد بها عن مسار البناء الجديد. ويرى الحل فقط في العزوف عن المقابلة بين الحداثة والأصالة، وعن المغالاة في هذه وتلك، للانتقال إلى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة.

ويؤكد أن إسقاط نظام الحكم هنا أو هناك لم يكن إلا أحد التحولات الأولية للانتفاضات، أما أهم نتائجها فولادة انسان عربي جديد ينشد حريته ويدرك حقوقه ويعتز بثقافته ويثق بقدراته وإمكاناته.

دعوة متجددة يطلقها التقرير الذي أعدته «الاسكوا» بمشاركة مجموعة من المفكرين العرب، من أجل نهضة انسانية شاملة، لي طرح التساؤل الآتي «هل هذا أوان تجديد الدعوة للتكامل العربي؟ ولما تجديد الدعوة الآن والأمة ممزقة؟ وقد يبدو للبعض أن تجديد الدعوة في هذه الحقبة لا يعدو كونه إغراقاً في حلم بعيد المنال ومغالة في طموح قد يبدو أقرب إلى الخيال منه للواقع.

التكامل يوطد العلاقات الاقتصادية

فمشروع التكامل العربي الشامل الذي يدعو له التقرير لا يعني الانتقال من مشروعات التكامل الاقتصادي العربية القائمة، بل استكمالها وتوسيعها لتشمل جميع الفضاءات السياسية والتربوية والثقافية؛ ولا يأتي ليعزل الوطن العربي عن محيطه الطبيعي والعالم، بل ليوطد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والتجمعات الأخرى، خصوصاً في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي، وليوثق التفاعل مع الحضارات الانسانية.

كما تأتي الدعوة للتكامل، بحسب التقرير، والوطن العربي يعاني من صراعات داخلية مريرة تصل حد حروب مروعة في بعض أجزائه، ربما هي نتيجة لعقود طويلة من الإقصاء والتهميش قطرياً والتشردم إقليمياً، حيث تزرع هذه الصراعات الشك في نفوس الكثيرين حيال إمكانية وجدوى التكامل بين بلدان تجهد من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من التعايش بين أطراف شعبها الواحد. ويزيد من صعوبة التكامل عالم تتناقض فيه غايات ومصالح قوى فاعلة مع البيئة اللازمة لقيام مشروع جاد للتحرر والنهوض العربي، يرى فيه التقرير ضرورة بل شرط وجود، إلا أن المشهد العربي لم يخل من إضاعات تجعل الحلم ممكناً. فمع نهاية العقد الأول من الألفية، عمّت البلدان العربية صحوة شعبية اتخذت ملامح عدة، بشرت بإمكانية الخروج من المسار الراهن إلى المسار المنشود، بإرادة شعوب توافقة إلى التحرر والنهضة. ولعل في ذلك عودة للعرب إلى مكانة مستحقة في مسيرة البشرية نحو التحرر والرفق.

رؤية استراتيجية لتكريس التكامل

ويقدّم التقرير رؤية استراتيجية مبدئية لتكريس التكامل العربي الفعال بأوسع أبعاده، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشعبي والثقافي. أما طرح فكرة تبدو مستبعدة لكثرة التكرار وقلة الثمار، فيحمل الكثير من الرسائل والمعاني، إذا لم يكن مستوى تبني الفكرة أو العمل بها في السابق ليرقى إلى جوهرها وأهميتها لمصير الأمة. ومن منظور التقرير، بات تجديد الدعوة اليوم ضرورة، لأن جميع البلدان العربية، غنيها وفقيرها، إذا بقيت منفردة، تبقى صغيرة وضعيفة في الساحة العالمية بمعيار أو بأخر، خصوصاً مقارنة بالدول والتكتلات العملاقة. ولو لم تكن منفردة، لما استبيحت واعتمدت على العالم الخارجي في الوفاء بالكثير من احتياجاتها الأساسية، ابتداء من الغذاء وانتهاء بسلع المعرفة المتقدمة.

أما اليوم، وقد أصبح جلياً حجم البؤس الإنساني الذي ترتب على سياسات التشرذم والتشتت والانقسام، لا بدّ من تجديد الدعوة إلى مشروع ليس بجديد، ولكن من منظور جديد، بحيث يصلح ما فسد ويبني على ما أنجز.

ورغم الاخفاقات والعثرات التي منيت بها مسيرة التكامل العربي، ما زال حتماً راسخاً في وجدان الشعوب العربية، فكان الناس دائماً يجتمعون حول القضايا الكبرى من وراء الحدود المقفلة في حركات تضامن سبقت في الكثير من الأحيان السياسات والبرامج الرسمية، فيلتقون حيث يتفرق السياسيون، ويتناقض الخطاب الإعلامي الرسمي. وقد اتخذ التكامل العربي الشعبي تجليات لا حصر لها، وبلغت صور التكامل في بعض الحالات، كما في حالة القضية الفلسطينية، مستوى ابتكار هوية انسانية فردية أو جماعية، تتجاوز الهويات المباشرة المرتبطة بالجنسية أو حتى بالقومية العربية نفسها، إلى مجال إنساني أكثر رحابة.

صيانة الحقوق والحريات

والمقصود بالتكامل الذي يدعو إليه التقرير هو ذلك الذي يفضي إلى نهضة تنعكس إيجاباً على التنمية الانسانية والأمن القومي، فيتيح بناء وطن ناهض يصون الحقوق والحريات والكرامة الانسانية لكل مواطن عربي.

أما التكامل في الاقتصاد فلم يعد أحد أهم المقومات الأساسية للتنمية والازدهار فحسب، بل أضحي من مستلزمات البقاء مع قيام تجمعات إقليمية عملاقة، حيث إن تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة التي نجحت في العالم، وخصوصاً في أوروبا، كانت الإرادة السياسية الحاسمة سند نجاحها الذي عاد بالنفع الاقتصادي الكبير على كل من أعضائها.

وخلاصة التقرير، أن تأجيل التكامل العربي إلى حين نهوض كل مكونات الوطن العربي إنما يضيق فرصة تاريخية ونادرة لقيام مشروع نهضة إنسانية تتخذ من فرص التغيير، التي لم تشهد مثلها المنطقة منذ قرون، جسر عبور. وأي تأجيل إنما يؤدي إلى إدامة الواقع الراهن الذي أعجز الوطن والمواطن عن النهوض بالجزء، أي قطرياً، وبالوطن العربي، أي كلياً. فهل تنتقل المنطقة العربية مرة أخرى، عبر مشروع جدي ورسين للتكامل، من إرث التعثر وزمن الاستباحة إلى زمن نهضة انسانية شاملة؟ علماً أنه لم يعد من الجائز التأخر في طرح السؤال.

التكامل رافد للعمران

وبحسب التقرير، يشي تعثر محاولات التكامل الاقتصادي إما بخلل في السياسات ذاتها أو في أسلوب تطبيقها. ويستند إلى دراسات عدة ونماذج اقتصادية متطورة لتقديم تقديرات قياسية وبيانية لأثر تعميق التكامل الاقتصادي العربي مقابل ما ستكون عليه هذه المؤشرات إذا استمرت الأوضاع الراهنة على حالها. ويقترح سيناريوات محتملة لمسارات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإنشاء اتحاد جمركي عربي، ويقارنها بمسارات أخرى تشتمل على تحرير تجارة الخدمات، وتحسين سلاسل الإنتاج وتخفيض

تكاليف النقل، وزيادة نسبة القوى العاملة العربية من مجموع القوى العاملة الوافدة إلى البلدان العربية. وحصيلة هذه السيناريوات أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يؤدي إلى بعض الأرباح لجميع البلدان العربية ولكن بمستويات مختلفة.

أما إنشاء الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2015، على أهميته وضرورته في التمهيد للتكامل الأوسع، فلا يحمل منافع حاسمة لجميع البلدان العربية ما يشير، وفق التقرير، إلى أهمية الاتفاق على آليات لتوزيع المداخل الجمركية بين البلدان العربية، وإنشاء آليات لتعويض البلدان الأقل استفادة من الاتحاد، ومساعدة القطاعات التي قد تتضرر من هذا المشروع.

ولإبراز أهمية التوسع في التكامل الاقتصادي إلى ما يتجاوز تحرير التجارة وإنشاء الاتحاد الجمركي، يقدم التقرير سيناريو إضافياً تُخفف بموجبه تكاليف النقل على التجارة العربية تدريجياً ويُستبدل جزء من القوى العاملة الوافدة مستقبلاً من خارج المنطقة العربية بقوى عاملة من المنطقة. كما أن إضافة هذين الإجراءين للاتحاد الجمركي كفيلة بتحقيق نمو إضافي في الناتج المحلي العربي يعادل 3 في المئة عام 2020، وبخفض البطالة في صفوف القوى العاملة بنسبة تفوق 4 في المئة. وتعادل نسبة النمو الإضافي عند تراكمها 760 مليار دولار إضافي في الدخل العربي أي ما يتجاوز ما أنتجته جميع الدول العربية في شمال أفريقيا مجتمعة في عام 2013.

وتظهر نسبة الانخفاض في البطالة في خلق ستة ملايين فرصة عمل جديدة، تسهم في تحقيق مستويات أعلى من الرفاه الانساني لجميع العرب، وتساعد في مكافحة آفتي الفقر والبطالة في جميع البلدان، واللتين كانتا الدافع الرئيسي للانتفاضات العربية. وكان اللافت أن إجراءات التكامل الإضافية هذه تعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبده الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً.

التكامل الثقافي مساحة للوجدان العربي

لم يغفل التقرير دور الثقافة في مشروع التكامل، الذي كثيراً ما اعتُبر قصراً على السياسة والاقتصاد، ورأى في التكامل الثقافي رافداً أساسياً للتكامل الشامل. ولم يغفل دور الرقابة الرسمية في وزارات الثقافة والإعلام كما الرقابة المجتمعية، في تشكيل عازل معنوي وعقلي، يحوّل المثقف إلى موظف خاضع للإيديولوجيا الواحدة.

ويرى التقرير في الإبداع الثقافي والفني وسيلة للتكامل، ولغة له، ورسالة إليه. فهو وسيلة لكسر قيود التشرذم وتوسيع فسحة اللقاء، ولغة تملك قوة التغيير مع الزمن، ورسالة تصل إلى البعيد حتى عندما يرتفع صوت الرسائل الأخرى.

التشرذم يتيح التدخلات الخارجية

ويلفت التقرير إلى أن مشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي واجه مجموعة مخاطر وتحديات سياسية واقتصادية وأمنية ومالية، ربما كانت القدرة على تجنبها أو احتوائها أكبر بكثير لو واجهتها المنطقة كتلة واحدة.

كما لم تسلم مشروعات التكامل العربي من التدخلات الخارجية التي كان للمنطقة نصيب منها لم يُسمح به في أي منطقة أخرى من العالم. وقد نجم عن عقود طويلة من التشرذم العربي مجموعة ضخمة من المخاطر ليس أقلها الاستباحة الخارجية التي تتخذ أشكالاً عدة، تبدأ بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان وبعض أجزاء لبنان، ولا تنتهي بانتشار القواعد العسكرية الأجنبية في أكثر من ثلث الدول العربية.

ويشير التقرير إلى خطر البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يبقى خارج الرقابة الدولية، وإلى قيام إسرائيل بدعم الحروب الأهلية وزرع الفتنة بين مكونات شعوب المنطقة سعياً إلى إقامة دويلات طائفية فيها.

وقد ساهمت الفرقة العربية والفشل في اتخاذ مواقف موحدة إزاء الأزمات والقضايا الكبرى في تدهور الأمن القومي والإنساني، وتشجيع الاستباحة الخارجية للوطن العربي واستدامتها، وفي تغليب تبعية القرار السياسي لقوى خارجية تريد ضمان مصالحها. ويشير التقرير إلى أن التنسيق العربي في مواجهة التهديدات الخارجية والتزام مبدأ الدفاع المشترك، الذي اعتمد نظرياً منذ زمن، قد بات ضرورة في الواقع مع ارتفاع فاتورة التسلح، وازدياد الانتهاكات للحقوق العربية.

وقد أدى تدهور الأمن القومي إلى استفحال مشاكل اللجوء والتهجير القسري في المنطقة، التي تضم أقل من 5 في المئة من مجموع سكان العالم وأكثر من 53 في المئة من مجموع اللاجئين فيه. وهذا لا يشمل اللاجئين السوريين الذين ارتفع عددهم ليتجاوز عام 2013 مليوني لاجئ مسجلين رسمياً.

تحديات الأمن المادي والغذائي والمائي

ما زالت دول عربية عدة أسيرة الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية، التي كثيراً ما تتحول إلى أداة نفوذ وهدر وفساد وارتهان لمصالح الجهة الممولة. ويشير التقرير إلى أن وجهة استخدام هذه الإعانات في الغالب تكون بعيدة عن التنمية وعن الرقابة والمساءلة. وتتبوأ دول عربية مراكز متقدمة على لوائح الفساد في العالم. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم البلدان العربية، أعلى معدل لتزايد الأموال المهربة والتي تأتت عن طرق غير مشروعة، حيث بلغ قرابة 50 في المئة في السنة. وينتشر في البلدان العربية النفطية وغير النفطية نمط الاقتصاد الريعي، والذي ينفي الحاجة إلى إقامة بنية إنتاجية قوية ومتنوعة، ويفصم علاقة المساءلة بين الحاكم والمحكوم، ويشوّه الحوافز المجتمعية بالحط من قيمة العمل المنتج، ويحبط منظومة اكتساب المعرفة.

كما أن وضع المنطقة اليوم، بحسب التقرير، أسير تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية قد يكون من أهم تجلياتها حاجتها في عام 2020 إلى ما لا يقل عن 51 مليون فرصة عمل جديدة، وضرورة الارتقاء بالتنمية، بجميع أبعادها، في ظل معضلة الأمن المادي والغذائي والمائي وندرة الموارد الطبيعية.

ويركز التقرير على هذه الأسباب وغيرها من مخاطر التشرذم وتحديات التنمية الاقتصادية والسياسية، مشيراً إلى غلبة الولاءات الطائفية أو العرقية على الوطنية بسبب غياب الحكم الديمقراطي الصالح المستند إلى مبدأ المساواة في المواطنة وفي الحقوق كافة. وبحسب التقرير، فإن الحرمان من بعض الحقوق لا سيما إذا اقترن بالتمييز ضد فئات اجتماعية أو طائفية أو عشائرية، لا يترك أمام الفرد أو الأسرة إلا البحث عن ولاءات أخرى خارج المواطنة، توسلاً لدرء الظلم والاحجاف. وهذا النمط من الاقتصاد السياسي أهدر، بروية التقرير، طاقة الشعوب وأدى إلى تراكم الاحجاف الاجتماعي، الأمر الذي ساهم في إشعال شرارة الانتفاضات الشعبية منذرة بالتغيير، مطالبة بالخبز، كما بالحرية والعدالة والكرامة الانسانية.

ويخلص التقرير إلى أن التشرذم المانع للتكامل العربي ينسحب أيضاً على النسق التعليمي والتربوي، حيث إن التقدّم العددي لم يرافقه تقدم على مستوى الجودة. ويظهر ذلك في مستوى التحصيل العلمي في الاختبارات الدولية. أما منظومة البحث العلمي فهي أضعف بكثير من أن تساهم في مشاريع التنمية الإنسانية لافتقارها إلى المقومات المؤسسية والبشرية، حيث نصيب العرب من النشر العلمي يقل عن 1 في المئة، كما أن الانفاق على البحث العلمي والتطوير التقني هو في المستوى الأدنى.

لا تكامل في دول مجزأة

وفي ضوء التحديات المزممة والمستجدة التي يشهدها الوطن العربي، يختصر التقرير مغزى «النهضة الانسانية» بغايات رئيسية ثلاث: صون الحرية والكرامة الانسانية للجميع، وهذا يستلزم إقامة حكم ديموقراطي صالح وتحرير الوطن العربي من جميع أشكال الاحتلال والنفوذ الأجنبي؛ إنشاء بنية إنتاجية عربية قوية ومتنوعة دائبة النماء والارتقاء؛ وإحياء الثقافة ذات الفعالية الابداعية «بإحياء أفضل مزايا الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية».

ويؤكد التقرير أن هذه المقومات لا يمكن تحقيقها في الدول المجزأة، حيث تتعذر حماية المصالح العامة، ويصعب اكتساب المناعة الضامنة لشروط السيادة والاستقلال، وتشديد بنى اقتصادية تتاح فيها للجميع فوائد التكامل الشامل.

فللتكامل السياسي الذي ينصب على دعم الحكم الديمقراطي الصالح على الصعيد القطري، أهمية قصوى في إرساء شروط المناعة وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، بمقدور التكامل السياسي العربي أن ينجز ما أخفقت في إنجازها الأنظمة العربية منفردة ليس فقط في ما يتعلق بالقضايا المصيرية كقضية

فلسطين، بل أيضاً في حماية المصالح العربية عند وضع الأجندات العالمية المتعلقة بالتنمية، وضمان عدم انعكاس أي من قراراتها سلباً على فرص التنمية في الوطن العربي.

ومن إجراءات الدعم للشعب الفلسطيني إلى أن يحصل على جميع حقوقه المشروعة، يوصي التقرير بالعمل مع المجموعات الناشطة للسلام في العالم، على استصدار قرارات دولية تحظر التعامل مع المستوطنات الاسرائيلية، استرشاداً بما فعله الاتحاد الأوروبي.

ويبين التقرير الثغرات والتحديات في أطر السياسة والمؤسسات العربية الرسمية وعلى رأسها تحديات استقلال القرار، وقصور البنى القائمة على اختلافها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والبيئية، ما يجعل قيام مشروع عربي متكامل أمراً فائق الصعوبة من دون المرور بإصلاحات بنيوية وجوهرية، تنتفي معها كل أشكال التعبير البديلة عن الهوية الإنسانية الجامعة.

ويتطرق إلى إصلاح المؤسسات القائمة لتؤدي الدور المرجو منها في تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية، وتحقيق التكامل العربي دعماً للتنمية الإنسانية في جميع الأقطار العربية.

والإصلاح الذي يدعو إليه التقرير على محاور عدة لا يستثني الإصلاح الثقافي بما فيه النهوض باللغة العربية وإصلاح الفكر الديني. وقد بات هذا الإصلاح ضرورة لاستنباط حلول تساعد على التخلص من التبعية من حيث هي بنية فكرية وثقافية، فتخرج الأمة من الصراع السطحي المتردد بين الرفض الانفعالي والتقليد الانفعالي لما أبدعته الحضارات الأخرى أو حتى للماضي الذاتي أو الاثنين معاً. فالإسلام، حسب التقرير، يتخلى عن خصائصه الثورية ما لم يكن إصلاحاً دائماً، يتجاوز سطح الأقوال والأفعال للوصول إلى معانيها العميقة.

أما في الإصلاحات التي يقترحها التقرير فدعوة ملحة إلى إنهاء الصراع المتصاعد بين دعاة التحديث ودعاة التأصيل، وقد انتهج الطرفان نهج إلغاء الآخر، وأغرقا الأمة العربية في صراع مقيت حاد بها عن مسار البناء الجديد. أما الحل فيراه التقرير فقط في العزوف عن المقابلة بين الحداثة والأصالة، وعن المغالاة في هذه وتلك، للانتقال إلى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة.

خلف: الثورات خلقت انساناً عربياً جديداً

وكانت الأمانة التنفيذية لـ«لاسكوا» ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة ريما خلف، أطلقت التقرير خلال حفل أقيم في تونس برعاية وحضور الرئيس محمد المنصف المرزوقي وحضور الرئيس نجيب ميقاتي وفعاليات، حيث أكدت أن «ثورات الحرية والكرامة ألهمت جميع العرب وأحيت لديهم آمالاً بالنهضة والعزة، كانت قد اختطف منهم عنوة تحت وطأة القمع والتخلف».

ولفتت إلى أنه «في مشهد عربي آخر استشرست قوى الماضي في قمع أي حراك شعبي فأقحمت بلدانها في فوضى هدامة، وشعوبها في صراعات مدمية. فبات البعض يتغنى بفشل الثورات العربية، والبعض الآخر يحذر من تبعاتها».

وأوضحت خلف أن «التقرير يتناول ما سمّي بالربيع العربي، ويقر بأن درب التحول نحو الديمقراطية والحكم الصالح درب طويلة، ووعرة، ومحفوفة بالمخاطر. ولكنه لا يرى إمكاناً لعودة الاستبداد حتى وإن ارتدى حلة العصر. فقد خلقت الثورات انساناً عربياً جديداً، كسر حاجز القهر والخوف، وبات أكثر إدراكاً لحقوقه، وأكثر ثقة بقدراته وإمكاناته، وأكثر اعتزازاً بثقافته».

وأشارت إلى أن «الحقوق العربية لم تكن لتستباح بهذا الشكل السافر، وأن القدس لم تكن لتُخنق تحت سياسات التهويد ومصادرة الأراضي وطرده السكان، وأنّ المقدسات الإسلامية والمسيحية لم تكن لتنتهك حرمتها، لو وُجد العرب موافقهم ونسّقوا جهودهم لحماية لها ولنفسهم، ولا أقول لو التزموا بما تعاهدوا عليه من دفاع مشترك».

وأضافت: «بعد عقود نتالت خلالها خطط التنمية على أنواعها، ها هو العالم العربي اليوم أقل تصنعاً مما كان عليه في ستينات القرن الماضي، وها هي المنطقة العربية تنافس على المرتبة الدنيا بين مناطق العالم في مستوى الإنتاجية. ورغم مظاهر الثراء الفاحش، اتسعت دوائر الفقر حتى أسرت خمس العرب. والبطالة ما فتئت ترتفع حتى بات ربع شباب العالم العربي اليوم وخمس نسائه محرومين من عمل يوفر لهم عيشاً لائقاً. وسوء التغذية ينتشر حتى أصبح يطال خمسين مليون عربي، وأصبح أكثر من نصف مليون طفل في اليمن، وأكثر من مليون طفل في الصومال مهددين بالموت جوعاً».

وأكدت أن «التقرير لم يصرّ على إلغاء تأثيرات السفر للعرب وإن تمنى ذلك، وكان جلّ ما أوصى به في الأمد القصير هو أن تتم معاملة العربي معاملة مواطني الدولة الأولى بالرعاية في ما يتعلق بالدخول إلى بلدان عربية أخرى»، آملة أن تناقش القمة العربية المقبلة التقرير، «لعلها تقر ما تستنسبه من توصيات للأمد القصير. فقد يكون في ذلك خطوة أولى نحو الخروج من المأزق الراهن الذي لم يعد يورث إلا القصور والعجز. والأمل أن يطلق هذا التقرير حواراً عربياً، اتفاقاً أو اختلافاً يؤدي إلى تطوير ما ورد فيه. فلا بد للأمة العربية من أن تنهض من أجل نفسها ومن أجل غيرها. فنهوضها ضرورة عليها وحق لأجيالنا المقبلة».

إطلاق تقرير "التكامل العربي" بمشاركة ميقاتي

الاستباحة الخارجية والتعثر التنموي أهم سمات الواقع

السفير

وضعت مجموعة من المفكرين والاستشاريين والخبراء، تقريراً تحت عنوان: "التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية"، بمشاركة فريق الدراسات في منظمة "الأسكوا" في إعداد الأبحاث الموضوعية والإحصاءات والنماذج الاقتصادية، وفي دعم المشروع وتنسيقه.

وفي حفل إطلاق التقرير أمس في تونس، برعاية وحضور الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي، رأى الرئيس نجيب ميقاتي أن "العوامل الرئيسة التي لعبت دوراً في تعطيل محركات التكامل العربي هي أولاً: احتلال فلسطين ونشوء دولة إسرائيل التي كان للصراع معها الأثر السلبي على إيجاد المناخات الملائمة والضرورية لتحفيز التكامل العربي والمصالح المشتركة بين الدول العربية. ثاني هذه العوامل هو الاستبداد الذي كان لا يزال أحد المحركات الرئيسة التي لا تعطل التكامل فحسب، بل تعيق التنمية"، مضيفاً "أما ثالث العوامل فهو التطرف الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الانفلات والإرهاب ورفض الآخر".

لاحظ ميقاتي في الحفل الذي حضره أيضاً الوزير السابق نقولا نحاس، أن "التطرف اتخذ أشكالاً متعددة، ورسا على تطرف ديني نتيجة العاملين الأولين، والذي بات وجوده عاملاً شديداً للتأثير على النمو والأمن والتكامل الاقتصادي، ولكن الأساس أن من أهم أسباب التطرف المؤدي إلى الإرهاب في بعض الأحيان، إنما انعدام الحرية والفقر والبطالة وسوء التعليم والانتقائية في تطبيق مفهوم العدالة".

وقال ميقاتي: "ما بين لبنان وتونس ليس عربياً فحسب، بل كان قبلاً فينيقياً، إذ بيننا تجارة واحدة وتكامل يعود بتاريخه إلى آلاف السنين". وإذ اعتبر أن "لبنان، هو الأشد حاجة لإعطاء معنى للتكامل العربي، لبنان الذي لم يرغب عن أية قضية عربية"، أكد أن "الوقوف مع لبنان حكومة وشعباً ومؤسسات هو واجب كل العرب، كما واجبهم الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية، والتشبث بحق العودة لكل الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين المحتلة".

وبعدما عرضت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية لـ"الإسكوا" الدكتورة ريماء خلف لمضمون التقرير، ألقى الرئيس التونسي كلمة قال فيها: "من لا يقبلون الآن أن العالم تغير، وأن الزعيم هو في خدمة شعبه، فلا مكان لهم في قيادة الشعوب".

الشعوب سبقت الحكومات

يتضمن التقرير الذي جاء بمبادرة وتوجيه من الأمانة التنفيذية لـ"الإسكوا"، مجموعة آراء تتعلق بمأزق التنمية في الدول العربية، مع الإشارة إلى أن الآراء الواردة في التقرير لا تعبر عن رأي المنظمة.

يدعو التقرير إلى إحياء فكرة التكامل كمخرج لبعض الأزمات القائمة، مشيراً إلى أن بعض الشعوب العربية سبقت الحكومات، مؤكداً أن العمل الشعبي العربي قد حقق إنجازات في التعاون العربي، فاقت في أهميتها الكثير من مبادرات مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية، خصوصاً في إقامة الشبكات العربية، وتجاوزت القيود الرسمية على حق التنظيم في غالبية البلدان العربية، وباستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

ويلحظ أن حلم الوحدة الاقتصادية انكمش إلى مجرد تعاون ظل بدوره يتراجع حتى حوَصر في نطاق تيسير التبادل التجاري بين اقتصادات لا تنتج الكثير، ووضِع في خدمة انتقال رؤوس الأموال في نشاط غالباً ما يتوخى الربح السهل والسريع، بينما بقيت العراقيل تعترض مسيرة إنشاء سوق عمل عربية واحدة، وتحول دون تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الدول العربية. وهكذا، ضاقت آفاق العمل العربي المشترك، فتحولت الاتفاقات إلى مجرد إعلانات مبادئ ضعيفة المفعول والفعالية. وانحصر مشروع التكامل الإنتاجي العربي في بضعة مشاريع مشتركة لا تصل إلى مستوى الإمكانيات الهائلة للتكامل ضمن مشروع عربي شامل.

ويشير إلى أنه في ظل تعثر التكامل العربي وقصور السياسات التنموية التي انتهجتها البلدان العربية، قصرت النتائج عن غايات التنمية المعلنة، فكانت حصيلتها انتشار الفساد، وتفشي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي في الكثير من البلدان العربية. ولعل الأخطر في مسيرة العقود الماضية كان التثؤن الثقافي الذي وُلد نعرات طائفية وعرقية، باتت تهدد وحدة المجتمعات العربية وسلمها الأهلي.

هشاشة البنى

من أبرز ما جاء في التقرير، أنه لا يختلف المراقبون كثيراً في توصيف حال العالم العربي اليوم. فقد لا نجد إلا قلة من الناس تنكر المأزق التنموي الذي وصلت إليه الدول العربية من تخلف معرفي، وهشاشة في البنى الاقتصادية، وتفشي الظلم الإنساني. إلا أن الإجماع أو التوافق على تشخيص الواقع، لا يلبث أن يتبدد حال الانتقال إلى تحليل أسباب هذا الواقع وعند تقصي شروط الخروج منه.

يطرح تقرير "التكامل العربي" بديلاً للخروج من هذا الواقع، واضعاً مضمونه في متناول القراء من اختصاصيين ومسؤولين ومواطنين، ليتدارسوا فرضياته وينظروا في توصياته، تمهيداً لتبني ما يجمعون عليه منها، وتطوير وتصويب ما يختلفون فيه.

في نظر فريق التقرير، القهر والاستباحة الخارجية والتعثر التنموي، أهم سمات الواقع الراهن الذي هو وليد عقود من التشرذم، والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية.

من قلب هذا الواقع، يدعو التقرير إلى مسار بديل تكون بدايته في إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، ويتسع ليشمل جميع الفضاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

والتكامل العربي في منظور التقرير، هو هدف ووسيلة؛ هو هدف، كونه سكن، أملاً وحلماً، وجدان 350 مليون إنسان يميزهم تراث تاريخي وثقافي وروحي مشترك، وتجمعهم اللغة الواحدة، وتُقاربُ بينهم الجغرافيا بما أنعمت عليهم به من تجاور في المكان، وما ابتلتهم به من موقع استراتيجي، وثروات أيقظت شهوة الطامعين، وفرضت عليهم تحديات فريدة، حري بها أن توحد في أذهانهم الخصم والمصير. والتكامل هو وسيلة. وربما الوسيلة الأهم، لتحقيق نهضة إنسانية تعمّ العالم العربي، يشارك في صنعها جميع أبنائه أياً يكن عرقهم أو دينهم أو جنسهم، مواطنين أحراراً متساوين في القيمة الإنسانية، يملكون وسائل الإبداع والعمل الخلاق، يقتحمون بها تخوم المعرفة، ويبنون مجتمعات تنعم بالرفاه الإنساني بأبعاده الماديّة والمعنويّة.

إرادة مستقلة

يرى فريق التقرير أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوماتها، من إرادة مستقلة، وعلم مبدع، وقدرة فعلية لا وهمية، وحياء دائمة التجديد والتجدد. ولا سبيل لامتلاك هذه المقومات إلا في تكامل عربي فعّال تصبح به الأمة قادرة على استئناف دورها التاريخي في الحضارة الإنسانية.

هذا التكامل ليس اكتشافاً جديداً أو بدعة محدثة. فقد أدركت الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي أهمية إنشاء كتل قوي ومنيع، يحفظ لها استقلالها، ويعينها على النهوض باقتصاداتها وتحقيق الأمن الإنساني لجميع مواطنيها. فعقدت اتفاقيات للدفاع المشترك ولإقامة وحدة اقتصادية كاملة، كانت رائدة في ذلك الزمن. لكن عقوداً ستة مرّت على توقيع تلك الاتفاقيات من دون أن تنفذ الدول العربية إلا الجزء اليسير من أحكامها.

يبحث التقرير في أوجه هذا القصور، فيحلل أسبابه ويبين تبعاته، لينتقل بعد ذلك إلى وضع رؤية استراتيجية للتكامل تركز على أركان ثلاثة:

- أول هذه الأركان تعاون سياسي يدعم إقامة الحكم الديموقراطي الصالح في الدول العربية، ويشكل كتلة حرجة تعمل متجانسة موحدة في المحافل الدولية للحفاظ على الحقوق والمصالح العربية، ولتحرير ما اغتُصب من أرض عربية خاصة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان.

- أما الركن الثاني فهو تعميق التكامل الاقتصادي باستكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة، واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية الشاملة التي كانت أول أهداف التعاون العربي الرسمي، وفقاً لنهج ومفاهيم تنموية معاصرة.

- الركن الثالث، وربما الأهم والأصعب، هو الإصلاح الثقافي والتربوي الذي يمكّن العرب من استعادة روح المبادرة التاريخية، ويكوّن الأشخاص المبدعين، والقادرين على بناء مجتمعات المعرفة واقتصاداتها، والتي

من دونها تبقى التنمية وهماً في عالم غدت فيه المعرفة ترسم الحدود الفاصلة بين الثراء والفقير، بين القدرة والعجز، بين الإنجاز والإحباط.

ضرب من الجنون

للهولة الأولى، قد يبدو الحديث عن إحياء التكامل العربي للناظر في هذا الزمن الصعب، ضرباً من الجنون أو إفراطاً في الخيال. فالخلافات التي كانت تقتصر في السابق على النخب الحاكمة غزت نسيج بعض المجتمعات العربية، فاخرقته التوترات الإثنية والمذهبية والنزعات الانفصالية، حتى أصبح قبول الآخر استثناء، بعد أن كان تقدير الآخر والاحتراف بالثمن هو الأصل والقاعدة. وفي بعض البلدان ضربت الفتنة الطائفية عميقاً، وتأججت نزاعات أهلية طاحنة باتت تهدد كيان الدولة ووحدتها، وسلامة أراضيها، وسلمها الأهلي. وكثيراً ما تنفخ في نيران هذه الفتنة، أطراف خارجية تتوسل تحويل الصراع في المنطقة من صراع ضد الاحتلال والتبعية والتخلف إلى اقتتال بين الملل والنحل والإثنيات، اقتتال يضعف الجميع ويقوض قدرة الجميع على النهوض والتحرر.

لا يغفل التقرير مشهد الفرقة والتمزق الداخلي، بل يرى في هذا الواقع ذاته، دافعاً قوياً للخروج منه، عبر طريق لا تبتعد كثيراً عن الرؤية التي يوضح معالمها آخر فصوله: تكامل بين الأجزاء يقوي جميع الأجزاء. فالتماسك الاجتماعي لا يستعاد إلا عندما يتساوى الجميع في المواطنة وفي الفرص؛ والطروحات الطائفية والإقصائية التي استجلبت اقتتال الأخوة، وبأساً شديداً على الجميع لن تفقد بريقها إلا بإصلاح شامل يعيد الألق الثقافي الحقيقي الذي يُثرى بالتنوع، والتدخل الخارجي لن يُلجم إلا بتكامل بين أجزاء الوطن العربي يقية الاستباحة، ويعزز منعه إزاء الإملاءات المزمنة، وتماسكه في مواجهة التحديات المستجدة.

لا تأتي الدعوة للتكامل العربي لدرء المخاطر فقط، بل أيضاً للبناء على الإصلاحات التي شرعت فيها بعض الدول العربية استجابة لتطلعات شعوبها، ولا غنى عن الفرص التي تتيحها صحوة شعبية عمّت أرجاء المنطقة. فهذه الصحوة التي تجلت في الحراك العربي عامة، وحراك الشباب خصوصاً، من أجل الحرية والكرامة والعدالة، تؤذن بالتحول إلى نظم ديمقراطية تُبنى على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي. وفي إنهاء حالات التفرد بالنفوذ والقرار قطرياً، دفع كبير لتكامل عربي أقل ثماره الفوائد التي تنعم الأغلبية الساحقة من الشعوب في ظلّه وتضيق عليها في غيابه.

انكسار انتفاضات الحرية

لا يغفل التقرير رأي من يبشر بانكسار انتفاضات الحرية، لكنه يرى أن أصحاب هذا الرأي فاتتهم أمور وغابت عنهم أخرى؛ فاتهم أن الأحداث لا تظهر نتائجها إلا بعد حين، فحكموا على الانتفاضات بالفشل بسبب عدم الاكتمال. وغاب عنهم أن درب التحول نحو الديمقراطية والحكم الصالح درب طويلة، وصعبة، ومحفوفة بالمخاطر. ومن الوهم التوقع أن الأطراف والقوى التي استمتعت لعقود بمكاسب على حساب حقوق سائر الناس ومقدرات الأوطان، ستستسلم لرياح التغيير. فكما تدلنا التجارب التاريخية، لا خيار لهذه القوى سوى الدفاع عن مصالحها بمختلف الوسائل؛ وإن كتب لهذه القوى الانتصار، فإلى حين.

وغاب عن المبشرين بالعودة إلى الوراء، أن إسقاط نظام الحكم هنا أو هناك لم يكن إلا أحد التحولات الأولية لهذه الانتفاضات، أما أهم نتائجها فولادة إنسان عربي جديد ينشد حريته، ويدرك حقوقه، ويعتز بثقافته، ويثق بقدراته وإمكانياته، إنسان كسر حاجز القهر والخوف في عقله وفي قلبه، فبات من الصعب هزيمته أو انتزاع الحلم منه.

هذه هي بعض رسائل تقرير التكامل العربي، في مادة لا تدّعي الكمال أو العصمة بل هي محاولة للمساهمة في إطلاق حوار عربي خالص حول واقع العالم العربي، واستراتيجية النهوض به، ودور التكامل العربي الشامل في تحقيق تطورات شعوبه.

يشار إلى أن فريق إعداد التقرير، ضم العديد من الأسماء العربية منهم: أبو يعرب المرزوقي، إنعام بيوض، باقر سلمان النجار، جودة عبد الخالق، حمدي قنديل، رشيدة بنمسعود، رضوى عاشور، عبد الله السيد ولد اباه، عصام شرف، فهمي هويدي، كلوفيس مقصود، محمد طيب التيزيني، هاني فحص، عبد الله الدردري، نادر فرجاني (المحرر الرئيسي)، هيفاء زنعنه، أمين حطيظ، باسل صلّوخ، ثابت شكري، جورج قرم، خالدة سعيد، رغيد الصلح، رياض نعسان آغا، زياد عبد الصمد، سعد الله آغا القلعة، أديب نعمه، كريم خليل، محمّد الهادي بشير.. وغيرهم.

«إسكوا»: التكامل العربي هدف ووسيلة وصولاً إلى التنمية والرفاه

الحياة

- فنّدت «إسكوا» واقع العالم العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تقرير بعنوان «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية»، اعتبرت فيه أن «القهر والاستباحة الخارجية والتعثر التنموي في نظر فريق التقرير، أهم سمات الواقع الراهن الذي هو وليد عقود من التشرذم والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية». لذا دعا إلى «مسار بديل تكون بدايته في إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، الذي يشكل هدفاً ووسيلة».

وأطلق التقرير في تونس أمس بمشاركة الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي والأمانة التنفيذية لـ «إسكوا» وكيالة الأمين العام للأمم المتحدة ريما خلف، خلال ملتقى دولي. ووزع التقرير في بيروت حيث مقر «إسكوا». ورأت خلف أن تونس «أضحت الأغنى عربياً بإنجازها الديموقراطي، وبدستورها الذي تقدم على كل سواه في حماية الحريات والحقوق وصون الكرامة الإنسانية».

واعتبرت أن قوى الثورة التونسية «كانت أكثر وعياً وأوسع حيلة، فمنعت أعداء التقدم من استلاب ثورتها وحصّنت الوطن من العودة إلى الاستبداد، والمجتمع من الانزلاق إلى العنف». ولاحظت أن الإنجاز التونسي «لم يتأت عن دعم من المانحين أو من العالم الخارجي، بل ربما تحقق بسبب غيابه».

وعرضت خلف في كلمتها أبرز ما ورد في التقرير من اقتراحات تحقيقاً لهذه النهضة، إذ رأت أن الأداء العربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «لم يكن أفضل حالاً، إلا إذا كان مقياسنا بناءً البروج الزجاجية الخلابة أو استهلاك المعارف والطيبات التي ينتجها الآخرون». إذ «لا يُخفى على أحد ما خلفه القصور التنموي من هشاشة اقتصادية وبطالة وفقر وظلم إنساني».

الفقر

وقالت خلف «على رغم مظاهر الثراء الفاحش، اتسعت دوائر الفقر حتى أسرت خمس العرب، والبطالة ما فتئت ترتفع حتى بات ربع شباب العالم العربي اليوم وخمس نسائه محرومين من عمل يوفر لهم عيشاً لائقاً». فيما «ينتشر سوء التغذية حتى أصبح يطاول خمسين مليون عربي، وأصبح أكثر من نصف مليون طفل في اليمن، وأكثر من مليون طفل في الصومال مهددين بالموت جوعاً».

ولفتت إلى انتشار الفساد «فتبوأت دول عربية مراكز متقدمة على لوائح الفساد العالمية»، مشيرة إلى «دراسات دولية تفيد بأن متوسط الأموال العربية المستحوذة بطرق غير شرعية والمهربة إلى الخارج، تعدى 111 بليون دولار سنوياً». وأشارت إلى أن استراتيجية التكامل «ترتكز على أركان ثلاثة أولها تعاون سياسي عربي يدعم إقامة الحكم الديموقراطي الصالح الذي يضمن المساواة في المواطنة والعيش في كنف الحرية والعدالة والكرامة لكل مواطن».

وتدعو الاستراتيجية في ركنها الثاني إلى «تعميق التكامل الاقتصادي بدءاً باستكمال تنفيذ نشاطات التكامل العربي القائمة ووصولاً إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية كاملة». فيما الركن الثالث «وربما يكون الأكثر إلحاحاً فهو الإصلاح الثقافي والتربوي، الذي يفكك البنى الفكرية والثقافية المحركة لنزعات الانغلاق والتطرف والتبعية والانبهار بكل ما هو أجنبي». وتسهيلاً لانتقال البشر، أوضحت أن التقرير «لم يصرّ على إلغاء تأشيرات السفر للعرب وإن تمنى ذلك، وما أوصى به في الأمد القصير هو معاملة العربي معاملة مواطني الدولة الأولى بالرعاية في ما يتعلق بالدخول إلى بلدان عربية أخرى».

كلفة التجارة

وعن خفض كلفة التعامل التجاري، ركّز التقرير في توصياته للأمد القصير على «الإسراع في إنشاء البنى التحتية ومنها الجسر الرابط بين شقي الوطن العربي في آسيا وأفريقيا». وأظهر التحليل العلمي الدقيق أن «إجراءات بسيطة كخفض كلفة النقل وزيادة اليد العاملة المتبادلة بين الدول العربية سيرفع الناتج العربي بأكثر من 750 بليون دولار خلال سنوات قليلة، وسيوفر أكثر من ستة ملايين فرصة عمل».

ولفت التقرير إلى أن المنطقة العربية «لم ترق إلى حلم الوحدة الاقتصادية العربية الذي انكمش إلى مجرد تعاون ظل يتراجع حتى حوصر في نطاق تيسير التبادل التجاري بين اقتصادات لا تنتج الكثير. بينما بقيت العراقيل تعترض مسيرة إنشاء سوق عمل عربية واحدة، وتحول دون تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الدول العربية».

وكان المرزوقي استقبل أول من أمس خلف، وتركّز البحث حول استراتيجية تفعيل التعاون العربي للوصول إلى تكامل اقتصادي واجتماعي حقيقي بينها، ومضمون التقرير الذي أعدته اللجنة تحت عنوان «التكامل العربي: سبيلاً لنهضة انسانية». وشدّد المرزوقي على «دعم تونس الكامل للمبادرات والتوجهات الهادفة إلى تنشيط التعاون العربي وتفعيل الشراكة الاقتصادية العربية».

تقرير الإسكوا: التكامل العربي هدف ووسيلة

الأهرام المسائي

أطلقت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إسكوا ريما خلف تقرير اللجنة المعنون "التكامل العربي سبيل نهضة إنسانية" في تونس بمشاركة الرئيس التونسي منصف المرزوقي ورئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي.

ويشير التقرير إلى إن مشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي واجه مجموعة مخاطر وتحديات سياسية واقتصادية وأمنية ومالية، كان من الممكن احتواؤها بشكل أكبر بكثير لو واجهتها المنطقة ككتلة واحدة.

ومن هذا المنطلق جاء إحياء فكرة التكامل العربي. وقد أعد التقرير في إطار مبادرة من الإسكوا وجهود مجموعة من المفكرين العرب من اتجاهات وخلفيات ثقافية وجغرافية واقتصادية وسياسية متنوعة.

وأوضح التقرير أن المقصود بالتكامل ليس مساسا بالخصوصيات أو عزلة عن بقية العالم بل هو تنسيق كامل في السياسة والاقتصاد في جميع المجالات.

وتناول تقرير الإسكوا القيود التي عطلت مسيرة التكامل في نصف القرن الماضي ومن بينها ضعف التمثيل الشعبي في مؤسسات الدولة مما سمح بابتعاد السياسات عن إرادة الشعوب وغياب الإرادة السياسية للدفع قدما بمشروعات التكامل العربي.

وأشار التقرير إلى أن تلك المشروعات لم تسلم من التدخلات الخارجية التي كان للمنطقة نصيب منها لم يسمح في أية منطقة أخرى بالعالم، فيما سعت قوى أجنبية منذ عقود مضت إلى إجهاد أي محاولة لتحقيق تعاون وثيق بين الدول العربية.

وقد أنجبت عقودا طويلة من التشرذم العربي مجموعة ضخمة من المخاطر منها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان وبعض أجزاء من لبنان وانتشار القواعد العسكرية الأجنبية في أكثر من ثلث الدول العربية، حسبما جار في التقرير.

ويقدر التقرير أن ضرر السياسات الإسرائيلية لا يتوقف عند احتلال الأرض العربية بل يتعدى ذلك إذ تشكل هذه السياسات مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي والمنطقة.

ريما خلف وإشكالية الهوية والثقافة والإصلاح الديني في العالم العربي

الغد

د. ريما خلف الهندي، الاقتصادية-السياسية الأردنية التي اختارتها صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية ضمن 50 شخصية مؤثرة في العالم، رسمت ملامح العقد الماضي بحلوه ومُره؛ إذ فتحت الباب على مصراعيه مرة أخرى، أمس، أمام حوار عن واقع المنطقة العربية ومستقبلها، من خلال إطلاق تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بعنوان "التكامل العربي سبيلا لتحقيق نهضة إنسانية".

د. خلف، الأمين التنفيذي لمنظمة الإسكوا منذ أربع سنوات، أشرفت على مدى عامين على إنجاز هذا التقرير مع طيف واسع من المفكرين العرب، من مختلف الألوان السياسية؛ إسلامية و علمانية، قومية ويسارية. ويرى ساسة عرب وأجانب ونشطاء شاركوا في حفل إطلاق التقرير من تونس -بحضور الرئيس التونسي المنصف المرزوقي- أنه الأكثر جدلا في تاريخ "الإسكوا" منذ تأسيسها قبل أربعة عقود، بعضوية 17 دولة عربية في غرب آسيا، ضمنها الأردن، ولبنان، وسورية، والعراق، والسعودية، والبحرين، وقطر.

قبل ذلك، فجّرت د. خلف حوارات قومية وعابرة للقارات، عندما شغلت بين العامين 2000 و2006 منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ حينها، أطلقت سلسلة تقارير حول التنمية الإنسانية العربية، كشفت عجزا في الحريات السياسية، وتهميشا للمرأة- نصف المجتمع، وضمورا في التعليم والثقافة، وفجوة معرفة رقمية. وحين أضحت أول امرأة تشغل موقع نائب رئيس وزراء في العامين 1999 و2000، تركت د. خلف في الأردن بصمات على خطط التحول الاقتصادي والإصلاح الذي رفع لواءه الملك عبدالله الثاني، قبل أن يتعرش في العديد من جوانبه مع مرور الوقت.

تقارير هذه السلسلة، كحال آخرها الذي أطلق يوم الثلاثاء، تكتسب أهمية استثنائية، لأن مؤلفيها عرب يمثلون التيارات السياسية والمعرفية كافة؛ إسلامية و علمانية، قومية ويسارية. وهي مهمة أيضا لأنها تتشخص إمكانية أن يبحث العرب عن عوامل تجمعهم بعيدا عن التفرقة، وأن توفر حولا قصيرة وطويلة الأمد، بشرط الإقرار بوجود هذه التحديات، بدلا من وضعها تحت السجادة والتظاهر بأننا نعيش في المدينة الفاضلة.

التقرير الأخير جريء بوضوحه وصراحته، ويتزامن مع تناسل نعرات التعصب الديني والمذهبي التي توجب النزاعات والهوس الديني، وتمزق الهوية الثقافية الوطنية في غالبية أقطار الوطن العربي. كما توظف أطراً بدائية للانتماء: القبيلة والعائلة والدين والطائفة. ويتعمق التراجع المرعب في كل دولة عربية.

لتحقيق النهضة الإنسانية في العالم العربي، تحتاج المنطقة -و غالبية أنظمتها ذات طابع شمولي- إلى إصلاح بثلاثة أركان: سياسي-حوكمي، واقتصادي، وثقافي تعليمي.

سياسي يحقق مشاركة شعبية، وحرية، وعدالة اجتماعية، وكرامة. وهذه جميعها شعارات الثورات والانتفاضات التي تهز المنطقة منذ الإطاحة بنظامي حكم زين العابدين بن علي التونسي وحسني مبارك المصري في العام 2011. وتنمية اقتصادية حقيقية، تمهيدا لقيام وحدة اقتصادية عربية كاملة، أسوة بالاتحاد الأوروبي. وثالثا، إصلاح ثقافي وتربوي "يعيد إحياء ثقافة الإبداع، ويصلح ما أفسدته عصور الانحطاط والاستبداد في الفكر والعلم والأخلاق والقيم، ويفكك البنى الفكرية والثقافية المحركة لنزعات الانغلاق والتطرف".

والأهم، نهضة ثقافية تشجع البحث والفكر النقدي، والعودة إلى الإسلام الحقيقي، لإبعاد المنطقة عن شبح التطرف والانغلاق الفكري والديني.

فتلك الأجواء هي التي أنبتت "القاعدة" وبعدها "دولة الإسلام في العراق والشام" (داعش)، وغيرهما من تنظيمات التكفير وبث روح الحقد والكرهية. وهذا الانحطاط الفكري الذي بات ينخر المجتمعات العربية، هو نتاج عقود من الاستبداد السلطوي، وتغييب المنطق في النظام التعليمي الكارثي، لتجهيل الشعب وإحكام الدين في السياسة، بغياب أي مراجعات تتناول أصول الدين والفقه والاجتهاد.

تحقيق نهضة إنسانية متكاملة يتطلب، أيضا، توحيد الإرادة المجتمعية، وخلق أجواء علمية تحفز الإبداع والتفكير خارج الصندوق، وتعزز من إمكانات وطاقات مكونات المجتمع وتوحيدها خلف رؤية ورسالة واحدة وواضحة الأهداف، تعيد بناء هوية وثقافة جديدتين.

في التقرير تشخيص دقيق للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتشارك فيها الدول العربية، قبل وبعد رياح الثورات والانتفاضات المطالبة بـ"عيش، حرية، عدالة اجتماعية" ومحاربة الفساد والمفسدين. وهو يوفر حلولاً توافقية لقادة المنطقة وشعوبها، صوب مستقبل أكثر أمنا واستقرارا، لكن بعد معالجة المشاكل الرئيسية التي أدت إلى تدهور الأمن القومي والإنساني، وبروز الاقتتال العرقي والطائفي وصراع الهويات الفرعية الضيقة.

يوضح التقرير كمّ التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعاني منها العرب. لكنه يطرح مفاتيح عملية لحفز النهضة الإنسانية المطلوبة، وطريقة دعم ذلك من خلال تعزيز التكامل العربي. فالإمكانات موجودة، لكن القرار غائب.

في الجانب المعتم، فشل العرب في التعامل مع التحديات الخارجية المتعاضمة، بسبب غياب الإرادة السياسية، والتشرذم، كما غياب الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي والتكافل الإنساني. كل ذلك سمح

باستباحة الدماء من خلال احتلالات، خصوصا الاحتلال الإسرائيلي. ونجحت تدخلات دول عربية، حال دول عربية مدعومة بأجهزتها الاستخبارية، في خلق توترات عرقية وطائفية؛ في العراق وسورية مثلا. كما فشل العرب أيضا في التعامل مع أزمة ثقافية تأخذ أشكالاً متعددة من مظاهر التحجر الفكري والانغلاق، وإقصاء الآخر، ورفض التعددية بأشكالها كافة. تحقيق نهضة إنسانية، يحتاج إلى فك شيفرة طلاس العلاقة بين الثقافة/ التعليم والدين وانتهازية السياسة.

التقرير يكشف مثلا عن تهريب 111 مليار دولار من الأموال المنهوبة كل سنة، ما يحرم المنطقة من أموال يُفترض أن تُضخ في مشاريع لتحقيق تنمية اقتصادية وإنسانية مستدامة. ويحذر من وجود نصف مليون طفل في اليمن، ومليون طفل في الصومال، مهدين بالموت بسبب الجوع! والعرب يشكلون 5% من سكان العالم، لكن أكثر من نصف لاجئي العالم يخرجون من هذه المنطقة (الصومال، والسودان، والعراق، وفلسطين). وإذا أضيف لهم لاجئوا الحرب في سورية، فستخطى النسبة حاجز 60%. وقد تراجعت معدلات الإنتاج الصناعي عما كانت عليه في الستينيات من القرن الماضي. ويأسر الفقر خمس السكان، رغم الثراء الفاحش على السطح.

مقابل هذه الصورة السوداوية، فإن تقليل تكلفة النقل 5% سنويا في الدول العربية مجتمعة من اليوم ولغاية العام 2020، وتقليل القيود على تنقل العمّال بين الأقطار العربية، سيوفر 750 مليون دولار وستة ملايين فرصة عمل لجيش الباحثين عن العمل، سواء في الدول النفطية أو فقيرة الموارد، في منطقة ربع شبابها وخمس نساءها محرومون من عمل يوفر لهم عيشاً لائقاً.

باختصار، تلازم القمع والفساد قوض قدرة المجتمع على العطاء، وبات الناس مشغولين إما بكيفية تجنب المظالم، أو في جني المغنم.

التقرير يشخص الواقع ويقدم حولا عملية. لكن حلول تحتاج إلى قادة ذوي بصيرة، قادرين على تعليق الجرس باتجاه الإصلاح الشامل والمتداخل المطلوب، ومجتمع يتقبل التعددية والانفتاح على الآخر، ويستخدم المنطق للتعبير عن رأيه.

النهضة العربية مطلوبة، وهي ليست مستحيلة. لكنها تحتاج إلى إصلاح على الجبهات كافة، والتوافق حول صورة المستقبل الذي نريد، بالالتكاء إلى قرارات سياسية جريئة، ونهضة إنسانية، وإصلاحات متعددة، وامرأة تتساوى مع الرجل في الحقوق القانونية والسياسية.

العالم العربي أمام طريقين: التكلس في أجواء العصور الوسطى، أو الانتقال إلى المستقبل بخطى واثقة.

التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية تقريرٌ للإسكوا يُطلق اليوم من العاصمة التونسية

روز اليوسف

تستضيف العاصمة التونسية اليوم حدثاً لافتاً دعت إليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فالיום تطلق الإسكوا تقريرها الصادر تحت عنوان "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية" وذلك بمشاركة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي، وفي حضور جمع من القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية والشخصيات العامة. وذلك في بيان لمكتب الاعلام بالامم المتحدة

ويهدف التقرير، الذي تجري مراسم إطلاقه في فندق قرطاج-ثالاسو في تمام الساعة 9:30 صباحاً، إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة لجميع مناحي البنية المجتمعية والقيم، نهضة تستند إلى إحياء مبدع للثقافة العربية المستنيرة، يكون قوامها الحكم الديمقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسان في العيش الكريم والرفاه المادي والمعنوي، وهي مبادئ تحقق بدورها الكرامة الإنسانية.

ويقدم التقرير مفهوماً معاصراً للتكامل سبيلاً لهذه النهضة، مبيّناً أنه بالتكامل وحده يمكن للدول العربية أن تنجح في امتلاك جُلّ مقومات النهضة من إرادة حرّة، وعلم مبدع، وقدرة حقيقية لا وهمية، وحياة دائمة التجدد لا وجود حراً ومستقلاً للإنسان من دونها.

ومن هذا المنطلق، يطرح التقرير مقارنة جديدة للتكامل مستهدفاً كسر الحاجز الذي كبّل الجهود العربية طوال العقود السنت الماضية، ويقدم تحليلاً موضوعياً للمعوقات التي أدت إلى اختزال مفهوم التكامل في السياق العربي.

وقد تعاونت الإسكوا في إعداد هذا التقرير مع نخبة مميزة من الخبراء والمتقنين العرب الذين أمعنوا النظر في الأسباب التي حالت عبر نصف قرن دون بلوغ التكامل العربي المنشود، من أجل طرح مفهوم معاصر ومدخل جديد للتكامل في المنطقة.

وتتطلع الإسكوا إلى أن يسهم التقرير، الذي يصدر في مرحلة مفصلية من تاريخ المنطقة العربية، في إثراء مسيرة العمل العربي المشترك، وفي إطلاق حوار عربي خالص حول واقع العالم العربي واستراتيجية النهوض به، ودور التكامل العربي الشامل في تحقيقها.

الإسكوا تطلق تقرير "التكامل العربي" من تونس

المال

تطلق الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تقريرها الصادر تحت عنوان "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية"، اليوم الثلاثاء في العاصمة التونسية، بمشاركة رئيس الجمهورية التونسي محمد المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي، وفي حضور جمع من القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية والشخصيات العامة.

ويهدف التقرير إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة لجميع مناحي البنية المجتمعية والمبادئ القيمية، وتستند إلى إحياء مبدع للثقافة العربية المستنيرة، يكون قوامها الحكم الديمقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسان في العيش الكريم والرفاه المادي والمعنوي، وهي مبادئ تحقق بدورها الكرامة الإنسانية.

ويقدم التقرير مفهوماً معاصراً للتكامل سبيلاً لهذه النهضة، مبيّناً أنه بالتكامل وحده يمكن للدول العربية أن تنجح في امتلاك جُلّ مقومات النهضة من إرادة حرّة، وعلم مبدع، وقدرة حقيقية لا وهمية، وحياة دائمة التجدد لا وجود حراً ومستقلاً للإنسان من دونها.

وقد تعاونت الإسكوا في إعداد هذا التقرير مع نخبة مميزة من الخبراء والمنقّبين العرب الذين أمعنوا النظر في الأسباب التي حالت عبر نصف قرن دون بلوغ التكامل العربي المنشود، من أجل طرح مفهوم معاصر ومدخل جديد للتكامل في المنطقة.

وتتطلع الإسكوا إلى أن يسهم التقرير، الذي يصدر في مرحلة مفصلية من تاريخ المنطقة العربية، في إثراء مسيرة العمل العربي المشترك، وفي إطلاق حوار عربي خالص حول واقع العالم العربي واستراتيجية النهوض به، ودور التكامل العربي الشامل في تحقيقها.

ريما خلف وإشكالية الهوية والثقافة والإصلاح الديني في العالم العربي

الإصلاح نيوز

د. ريما خلف الهندي، الاقتصادية-السياسية الأردنية التي اختارتها صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية ضمن 50 شخصية مؤثرة في العالم، رسمت ملامح العقد الماضي بحلوه ومُره؛ إذ فتحت الباب على مصراعيه مرة أخرى، أمس، أمام حوار عن واقع المنطقة العربية ومستقبلها، من خلال إطلاق تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بعنوان "التكامل العربي سبيلا لتحقيق نهضة إنسانية".

د. خلف، الأمين التنفيذي لمنظمة الإسكوا منذ أربع سنوات، أشرفت على مدى عامين على إنجاز هذا التقرير مع طيف واسع من المفكرين العرب، من مختلف الألوان السياسية؛ إسلامية و علمانية، قومية ويسارية. ويرى ساسة عرب وأجانب ونشطاء شاركوا في حفل إطلاق التقرير من تونس -بحضور الرئيس التونسي المنصف المرزوقي- أنه الأكثر جدلا في تاريخ "الإسكوا" منذ تأسيسها قبل أربعة عقود، بعضوية 17 دولة عربية في غرب آسيا، ضمنها الأردن، ولبنان، وسورية، والعراق، والسعودية، والبحرين، وقطر.

قبل ذلك، فجّرت د. خلف حوارات قومية وعابرة للقارات، عندما شغلت بين العامين 2000 و2006 منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ حينها، أطلقت سلسلة تقارير حول التنمية الإنسانية العربية، كشفت عجزا في الحريات السياسية، وتهميشا للمرأة- نصف المجتمع، وضمورا في التعليم والثقافة، وفجوة معرفة رقمية. وحين أضحت أول امرأة تشغل موقع نائب رئيس وزراء في العامين 1999 و2000، تركت د. خلف في الأردن بصمات على خطط التحول الاقتصادي والإصلاح الذي رفع لواءه الملك عبدالله الثاني، قبل أن يتعرش في العديد من جوانبه مع مرور الوقت.

تقارير هذه السلسلة، كحال آخرها الذي أطلق يوم الثلاثاء، تكتسب أهمية استثنائية، لأن مؤلفيها عرب يمثلون التيارات السياسية والمعرفية كافة؛ إسلامية و علمانية، قومية ويسارية. وهي مهمة أيضا لأنها تتشخص إمكانية أن يبحث العرب عن عوامل تجمعهم بعيدا عن التفرقة، وأن توفر حولا قصيرة وطويلة الأمد، بشرط الإقرار بوجود هذه التحديات، بدلا من وضعها تحت السجادة والتظاهر بأننا نعيش في المدينة الفاضلة.

التقرير الأخير جريء بوضوحه وصراحته، ويتزامن مع تناسل نعرات التعصب الديني والمذهبي التي توجب النزاعات والهوس الديني، وتمزق الهوية الثقافية الوطنية في غالبية أقطار الوطن العربي. كما توظف أطراً بدائية للانتماء: القبيلة والعائلة والدين والطائفة. ويتعمق التراجع المرعب في كل دولة عربية.

لتحقيق النهضة الإنسانية في العالم العربي، تحتاج المنطقة -و غالبية أنظمتها ذات طابع شمولي- إلى إصلاح بثلاثة أركان: سياسي-حوكيمي، واقتصادي، وثقافي تعليمي.

سياسي يحقق مشاركة شعبية، وحرية، وعدالة اجتماعية، وكرامة. وهذه جميعها شعارات الثورات والانتفاضات التي تهز المنطقة منذ الإطاحة بنظامي حكم زين العابدين بن علي التونسي وحسني مبارك المصري في العام 2011. وتنمية اقتصادية حقيقية، تمهيدا لقيام وحدة اقتصادية عربية كاملة، أسوة بالاتحاد الأوروبي. وثالثا، إصلاح ثقافي وتربوي "يعيد إحياء ثقافة الإبداع، ويصلح ما أفسدته عصور الانحطاط والاستبداد في الفكر والعلم والأخلاق والقيم، ويفكك البنى الفكرية والثقافية المحركة لنزعات الانغلاق والتطرف".

والأهم، نهضة ثقافية تشجع البحث والفكر النقدي، والعودة إلى الإسلام الحقيقي، لإبعاد المنطقة عن شبخ التطرف والانغلاق الفكري والديني.

فتلك الأجواء هي التي أنبتت "القاعدة" وبعدها "دولة الإسلام في العراق والشام" (داعش)، وغيرهما من تنظيمات التكفير وبث روح الحقد والكرهية. وهذا الانحطاط الفكري الذي بات ينخر المجتمعات العربية، هو نتاج عقود من الاستبداد السلطوي، وتغييب المنطق في النظام التعليمي الكارثي، لتجهيل الشعب وإحكام الدين في السياسة، بغياب أي مراجعات تتناول أصول الدين والفقه والاجتهاد.

تحقيق نهضة إنسانية متكاملة يتطلب، أيضا، توحيد الإرادة المجتمعية، وخلق أجواء علمية تحفز الإبداع والتفكير خارج الصندوق، وتعزز من إمكانات وطاقت مكونات المجتمع وتوحيدها خلف رؤية ورسالة واحدة وواضحة الأهداف، تعيد بناء هوية وثقافة جدينتين.

في التقرير تشخيص دقيق للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتشر في الدول العربية، قبل وبعد رياح الثورات والانتفاضات المطالبة بـ"عيش، حرية، عدالة اجتماعية" ومحاربة الفساد والمفسدين. وهو يوفر حلولاً توافقية لقادة المنطقة وشعوبها، صوب مستقبل أكثر أمنا واستقرارا، لكن بعد معالجة المشاكل الرئيسية التي أدت إلى تدهور الأمن القومي والإنساني، وبروز الاقتتال العرقي والطائفي وصراع الهويات الفرعية الضيقة.

يوضح التقرير كمّ التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعاني منها العرب. لكنه يطرح مفاتيح عملية لحفز النهضة الإنسانية المطلوبة، وطريقة دعم ذلك من خلال تعزيز التكامل العربي. فالإمكانات موجودة، لكن القرار غائب.

في الجانب المعتم، فشل العرب في التعامل مع التحديات الخارجية المتعاضمة، بسبب غياب الإرادة السياسية، والتشردم، كما غياب الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي والتكافل الإنساني. كل ذلك سمح باستباحة الدماء من خلال احتلالات، خصوصا الاحتلال الإسرائيلي. ونجحت تدخلات دول غربية، حال دول عربية مدعومة بأجهزتها الاستخبارية، في خلق توترات عرقية وطائفية؛ في العراق وسورية مثلا. كما فشل العرب أيضا في التعامل مع أزمة ثقافية تأخذ أشكالا متعددة من مظاهر التحجر الفكري والانغلاق، وإقصاء الآخر، ورفض التعددية بأشكالها كافة. تحقيق نهضة إنسانية، يحتاج إلى فك شيفرة طلاس العلاقة بين الثقافة/ التعليم والدين وانتهازية السياسة.

التقرير يكشف مثلا عن تهريب 111 مليار دولار من الأموال المنهوبة كل سنة، ما يحرم المنطقة من أموال يُفترض أن تُضخ في مشاريع لتحقيق تنمية اقتصادية وإنسانية مستدامة. ويحذر من وجود نصف مليون طفل في اليمن، ومليون طفل في الصومال، مهدين بالموت بسبب الجوع! والعرب يشكّلون 5 % من سكان العالم، لكن أكثر من نصف لاجئي العالم يخرجون من هذه المنطقة (الصومال، والسودان، والعراق، وفلسطين). وإذا أضيف لهم لاجئوا الحرب في سورية، فستخطى النسبة حاجز 60 %. وقد تراجعت معدلات الإنتاج الصناعي عما كانت عليه في الستينيات من القرن الماضي. ويأسر الفقر خمس السكان، رغم الثراء الفاحش على السطح.

مقابل هذه الصورة السوداوية، فإن تقليل تكلفة النقل 5 % سنويا في الدول العربية مجتمعة من اليوم ولغاية العام 2020، وتقليل القيود على تنقل العمّال بين الأقطار العربية، سيوفر 750 مليون دولار وستة ملايين فرصة عمل لجيش الباحثين عن العمل، سواء في الدول النفطية أو فقيرة الموارد، في منطقة ريع شبابها وخمس نساءها محرومون من عمل يوفر لهم عيشاً لائقاً.

باختصار، تلازم القمع والفساد قوّض قدرة المجتمع على العطاء، وبات الناس مشغولين إما بكيفية تجنب المظالم، أو في جني المغانم.

التقرير يشخص الواقع ويقدم حولا عملية. لكن حلول تحتاج إلى قادة ذوي بصيرة، قادرين على تعليق الجرس باتجاه الإصلاح الشامل والمتداخل المطلوب، ومجتمع يتقبل التعددية والانفتاح على الآخر، ويستخدم المنطق للتعبير عن رأيه.

النهضة العربية مطلوبة، وهي ليست مستحيلة. لكنها تحتاج إلى إصلاح على الجبهات كافة، والتوافق حول صورة المستقبل الذي نريد، بالانكفاء إلى قرارات سياسية جريئة، ونهضة إنسانية، وإصلاحات متعددة، وامرأة تتساوى مع الرجل في الحقوق القانونية والسياسية.

العالم العربي أمام طريقين: التكلس في أجواء العصور الوسطى، أو الانتقال إلى المستقبل بخطى وثيقة.

الأمينة التنفيذية لـ"الاسكوا": سياسات إسرائيل باتت مصدر خطر دائم على أمن المنطقة

وكالة وطن

قالت الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، ريماء خلف، إن "السياسات الإسرائيلية باتت مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي في المنطقة بأسرها".

جاء ذلك في كلمتها، خلال إطلاق "الاسكوا"، الثلاثاء، في العاصمة تونس، تقرير "التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية"، الذي أعده العديد من الخبراء العرب في قطاعات السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والشؤون الاجتماعية.

وأضافت خلف أن "ضعف التعاون العربي ولّد نطاقا إقليميا عاجزا عن الدفاع عن المصالح العربية وعن سيادة الدول العربية، نجم عنه مجموعة ضخمة من التحديات أخطرها ما تعلق بأمن المواطن وحرية الأوطان، حيث إن الفشل في اتخاذ مواقف موحدة جعل من المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق استباحة في العالم من القوى الخارجية، وفلسطين لا زالت تزرح تحت نير الاحتلال الاستيطاني في خرق سافر للمواثيق والأعراف والقرارات الدولية".

وقالت إن "إسرائيل بإصرارها على يهودية الدولة تحاول ترسيخ مفهوم النقاء الديني والعنقي، وهو المفهوم الذي يشكل خطرا على التنمية الإنسانية القائمة على المساواة بين جميع المواطنين، بالإضافة إلى أن الترسانة النووية الإسرائيلية تتنامى في تهديد لأمن المنطقة".

وتابعت: مشروع التكامل المنشود لا يأتي لينتقد مشروعات التكامل الاقتصادي القائمة، بل ليكملها ويستكمل بها، ولا يأتي ليعزل العالم العربي عن محيطه الطبيعي والعالم من حوله بل ليوطد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والمجتمعات الأخرى، خاصة في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي وليوثق التفاعل مع الحضارات الإنسانية.

وطلبت خلف عرض مشروع التكامل العربي على القمة العربية المقبلة، وعلى القمة الاقتصادية العربية.

ويتضمن التقرير تسعة فصول تشمل مناحي العمل العربي المشترك على كافة الأصعدة، ويهدف لإحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة تحرر الإنسان من الخوف

والجوع والأوطان من التبعية والاستباحة، وتمكن الأمة العربية من استئناف دورها التاريخي ورسالتها الإنسانية بما يعود بالنفع عليها وعلى الإنسانية جمعاء.

وحضر إطلاق التقرير، الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي، ورئيس الحكومة اللبنانية السابق نجيب ميقاتي، وعدد كبير من الخبراء والسياسيين العرب، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى تونس يتقدمهم سفير دولة فلسطين سلمان الهرفي.

في تقرير «الإسكوا» حول التكامل العربي: متى ترى الوحدة الاقتصادية العربية النور؟

التونسية

تعميق التكامل الإقتصادي وإقامة وحدة إقتصادية عربية كاملة، إصلاحات ثقافية وتربوية تعيد إحياء ثقافة الإبداع، القيام بإجراءات عاجلة لدعم التواصل بين مواطني الدول العربية وتسهيل تنقل المواطنين ولم لا إلغاء تأشيرات السفر للعرب لتيسير الدخول الى البلدان العربية، توفير أكثر من 6 ملايين فرصة عمل، تخفيض كلفة التعامل التجاري وإنشاء البنى التحتية ومنها الجسر الرابط بين شقي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا وزيادة حجم المعاملات بين الدول العربية ...

هذه عينة من أبرز النقاط التي وردت في الملتقى الذي إنتظم أمس بقمرت لعرض التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» تحت عنوان «التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية» والذي افتتح أشغاله المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت وحضرته ربما خلف الأمانة العامة التنفيذية للإسكوا .

وقال «محمد المنصف المرزوقي» رئيس الجمهورية المؤقت إنه لن يكون هناك أي تكامل عربي إلا من خلال السيادة للشعب واعتبر أنّ هذا الحلم يتكرر باستمرار ولكن مع ذلك يتكرر الأمل لكي تتحقق الأهداف المرجوة.

وأكد المرزوقي أنّ التشخيص الذي صدر بهذا التقرير لم يفاجئه من ناحية لأن غياب الإتحاد العربي هو سبب الكارثة الإقتصادية والثقافية والنفسية التي نعيشها، وقال ان الإتحاد كان سيمنح للأمة العربية آفاقا جديدة وأملا جديدا.

وقال ان التقرير فاجاه من ناحية أخرى لأنه إكتشف من خلال إطلاعه عليه انه بواسطة أمور تقنية بسيطة كتخفيض كلفة السفر يمكن تحقيق موارد كبيرة، وقال ان هذا الأمر يزيد في الأمل ويعمق الجرح لأن أشياء بسيطة تغير حياة الملايين .

واعتبر ان هذا الأمر يزيد في الشعور بالمسؤولية، وأكد ان الوضع الحالي هو نتيجة سياسات خاطئة استمرت لأكثر من 50 سنة.

وطَلَبَ المرزوقي من الشعوب العربية تجاوز خلافاتها، وأضاف ان الأنظمة السياسية العربية تشكلت على أساس ان الوطن مزرعة وعلى أساس ان الراعي يحكم الرعية وقال أنّ هذا النموذج أدى الى الانهيار والى

عدم التكامل، مشيراً الى أنّ دفع الوحدة بين جميع أقطار الوطن العربي أمر ضروري، وأضاف أن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يعتبر من أهم ركائز البرنامج التونسي للتغيير الاقتصادي والسياسي والمجتمعي في المنطقة العربية والذي من المنتظر ان تقدّمه تونس خلال احتضانها للقمة الاقتصادية العربية في 2015 .

تونس الأغنى عربيا

من جانبها قالت الدكتورة «ريما خلف» الأمينة التنفيذية للإسكوا ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة أنّ تونس ليست البلد العربي الأكثر سكانا ولا الأكبر مساحة ولا هي الأوسع ثروة وثراء ولكنها الأغنى عربيا بإنجازها الديمقراطي وبدستورها الذي تقدّم على سواه في حماية الحريات والحقوق وصون الكرامة الإنسانية .

وأكدت أنّ مسيرة التحوّل الديمقراطي في تونس لم تخل من أزمات سياسية وأمنية ولا من عبث الآخرين ولكن قوى الثورة كانت الأكثر وعيا والأوسع حيلة وحالت دون انزلاق المجتمع الى العنف. واعتبرت ان تونس قدّمت للعرب من حولها أملا ونموذجا في التحرر من واقع ضيق عليهم العيش وسرق منهم المستقبل.

وقالت ريما خلف أنّ الثورات العربية خلقت إنسانا عربيا جديدا كسر حاجز القهر والخوف وبات أكثر إدراكا لحقوقه وأكثر ثقة بقدراته وإمكانياته.

وأكدت ان هذا الأمر شجعهم في «الإسكوا» على إعادة طرح موضوع التكامل العربي . وكشفت انه تم التعاون مع نخبة من المثقفين والخبراء العرب لإنجاز هذا التقرير وأنه في الحقيقة يقيم مسيرة التكامل العربي ويحلّل أسباب قصورها وكشفت انه تم قضاء سنتين لإعداد هذا التقرير.

تكتل قوّي لكن ...

وقالت ريما خلف أنّ الدول العربية أدركت قبل غيرها أهمية إنشاء تكتلّ قوي ومنيع يحفظ لها استقلالها ويعينها على النهوض بإقتصاداتها، وأكدت ان البلدان العربية عقدت منذ منتصف القرن الماضي معاهدة للدفاع المشترك تهدف الى حفظ كيانها وصون أمنها، وانه مضت 6 عقود على توقيع تلك الإتفاقيات دون ان تحقق الدول العربية إلا نزرا يسيرا من أهدافها وتقلّصت الوحدة الإقتصادية الى منطقة تجارة حرّة ما انفكت الدول العربية تحاول تنفيذها في حدها الأدنى حتى يومنا هذا. وأكدت أنّ هذا التقرير يقدم رؤية إستراتيجية للتكامل الذي يفرضي الى نهضة حضارية تشمل جميع نواحي البنية المجتمعية والمبادئ القيمة وتضمن حق جميع مواطني الدول العربية في العيش الكريم والرّفاه المادي والمعنوي بغض النظر عن عرقهم ودينهم وجنسهم . وقالت ريما خلف ان إستراتيجية التكامل ترتكز على أركان ثلاثة أولها التعاون السياسي العربي الذي يدعم إقامة الحكم الديمقراطي الذي يضمن المساواة في المواطنة والعيش في كنف الحرية والعدالة والكرامة لكلّ مواطن أينما حلّ في الوطن العربي.

وأكدت أنّ التقرير لم يسأل الدول العربية تجهيز جيوش لدحر الإحتلال أو تخصيص المليارات لدعم الفلسطينيين بل إلتمس منهم حظر التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وذلك تمثلاً بما قرّره الدول الأوروبية والعمل على إستصدار قرار من المحكمة الدولية يحظر على إسرائيل إصدار شهادات منشأ لمنتجاتها ويلزم الدول الأخرى بالتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ككيانات غير شرعية.

جامعة للشعوب العربية

وقال «عبد الله دردري» وهو من معدّي هذا التقرير أنّ هناك العديد من العقبات التي تحول دون التكامل العربي وأنه بالإمكان إزالتها، وأضاف ان البلدان العربية هي الأقل قدرة على التشغيل، ودعا الى فتح الباب امام اليد العاملة العربية في المستقبل، وأكد ان البلدان العربية هي الأقل إنتاجية في العمل رغم الثروات الهائلة التي تملكها.

وأكدّ على ضرورة إنشاء «جامعة للشعوب العربية» وتخفيض تعريفات التنقل الى البلدان العربية بـ50 في المائة ... مشيراً الى أن من شأن مثل هذه الإجراءات ان ترفع الضائقة عن المجتمعات العربية.

بسمه الواعر بركات

سببلا لنهضة إنسانية ” حفل إطلاق تقرير الإسكوا حول التكامل العربي

شبكة تونس الإخبارية

<http://tnntunisia.com/%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7>